إطلالة

منصة «متى».. سهلوا على المراجعين

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

مع بداية جائحة «كورونا»، بدأت وزارات الدولة في تخصيص منصة «متى»، ليتم من خلالها تحديد مواعيد لمراجعة الجهات الحكومية عن طريق الحجز المسبق، وبعدد معين لكل جهة، ولكن هناك مشكلة يعاني منها المراجعون وبحاجة إلى توضيح من قبل المسؤولين عن هذه المنصة، هناك عدد من الجهات مواعيدها طويلة وأقرب موعد للمراجعة يكون بعد أسبوعين.

يتوجب من الجهات المعنية التسهيل على الناس في الإجراء وعدم إلزامهم بالتسجيل في المنصة، خصوصا من يريد ورقة «إلى من يهمه الأمر» أو مستندات أخرى مطلوب استخراجها بشكل فوري دون انتظار توقيع أو تدقيق من مسؤول.

لذلك بات من الضروري استثناء مثل تلك الحالات من التسجيل في المنصة بتخصيص موظف لهم في كل جهة ينجز معاملاتهم بدلا من انتظارهم بالأسابيع حتى يستخرجوا مستندا واحدا من المعاملات البسيطة، ومن الأولى أن يتم استخراجه إلكترونيا من دون أي تعقيدات، ومنا إلى من يعنيهم الأمر، ابحثوا عن آلية تسهل على المراجعين معاملاتهم وتسهل عليهم الحصول على مواعيد بشكل أفضل لأن الوضع الحالي الحكومة الإلكترونية بوادي ونحن بواد آخر.

الآن ونحن مقبلون على عودة العمل بالكامل من الأحد المقبل لجميع الموظفين في مختلف وزارات الدولة، يجب رسميا على الجهات تمكين المراجعين من الحصول على مواعيد فورية، وبشكل مباشر لإتمام معاملاتهم، كذلك يجب على الوزارات تخصيص مكتب لتسهيل المراجعة على الناس من خلال إتمام معاملاتهم السهلة التي لا تحتاج إلى تدقيق وتواقيع عديدة بكل سهولة، كذلك يجب أن يعفى كبار السن من الجنسين من التسجيل في المنصة، والسماح بدخولهم للمراجعة بشكل مباشر.

أخيراً، هناك أمر آخر يحتاج إلى إعادة نظر من قبل المسؤولين في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات من الصعب تخصيص موعد مراجعة للشخص مرة واحدة في الأسبوع للجهة الحكومية، حيث إن بعض الجهات تطلب مستندات بإمكان المراجع إحضارها في اليوم التالي، ولكن آلية العمل تؤخر المراجع من إتمام معاملته بسبب هذه الآلية التي تحتاج إلى حل عاجل أو فتح الحجز أكثر من مرة دون تحديدها مرة في الأسبوع ومنا إلى من يهمه الأمر.

وجهة فكر

تصنيف الكويت الائتماني السيادي و«الدين العام»

@hammad _ alnomsy
حماد مشعان النومسي
hmmad _ alnomsy@yahoo.com

تطالعنا الأخبار دائما بتخفيض وكالة «ستاندرد آند بورز» المتكرر للتصنيف الائتماني السيادي للكويت، وكذلك فعلت عدة وكالات متخصصة أخرى بتفاصيل مشابهة، بسبب افتقار الكويت إلى إستراتيجية تمويل شاملة، بالإضافة إلى النظرة المستقبلية التي تتأرجح بين السلبية وغير المستقرة، وهو أمر غير مفاجئ للمختصين بوضع الاقتصاد الكويتي.

ويضاف لهذا أن جائحة «كورونا» فضحت حكومة الكويت، في عدم مسؤوليتها الاقتصادية وتركها لأصحاب الأعمال يواجهون مصائرهم دون توفير حماية لهم ودون أي أثر للأمن الاقتصادي، وبلا خارطة طريق حقيقية لتجاوز الأزمة.

والحكومة ورهطها لا حلول لديهم سوى اللجوء المعتاد لجيب المواطن أو السحب من الاحتياطي العام مما سيوصلنا إلى استنفاد السيولة النقدية فيه قبل تواريخ استحقاقات السندات الدولية وهو ما سيوصلنا لمرحلة نصبح بها غير مبالين بخفض التصنيف السيادي.

□ □ □

وهذا الوضع الاقتصادي السيئ يقع ضمن مسؤولية الحكومة والمجلس معا بسبب التقاعس وسوء الإدارة، ما أوصلنا إلى درجة أن الوكالات الائتمانية أعربت عن مخاوفها، من أن الأموال الواردة لخزينة الدولة من الدين العام (المقترح) ستنفذ خلال 3 سنوات، إذا استمر العجز حتى عام 2024 دون اتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية للاقتصاد، وهذا يضاف لعجز الحكومة عن إيجاد حل مستدام طويل الأمد بشأن الاحتياجات التمويلية.

□ □ □

ومن يدعي أن خفض التصنيف الائتماني السيادي للكويت بسبب عوامل خارجية وخارجة عن الإرادة لا تستطيع الحكومة التحكم فيها، كانخفاض أسعار البترول أو تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي يرد عليه رفع الكثير من الوكالات ومنها وكالة (فيتش) لتصنيفات بعض الدول.

□ □ □

الغريب في الأمر أن الحكومة لديها توصيات ومقترحات قدمتها جهات دولية ومحلية بالاضافة لتوصيات ومقترحات المجلس الأعلى للتخطيط، ولم تأخذ بها.

الأخطر من ذلك أن التصنيف الائتماني يترتب عليه بعض الأمور منها:

ارتفاع الفائدة على القروض السيادية، بنفس الوقت الذي تسعى الحكومة لإقرار قانون الدين العام لكي تقترض من المؤسسات المالية وللمصرفية، ويترتب عليه أيضا ضعف فرص الاستثمارات الأجنبية التي هي بالأساس ضعيفة جدا، وكذلك خفض تصنيفات المؤسسات المصرفية والمالية المحلية مما يرفع عليها التكاليف والأعباء.

□ □ □

رغم هذا الخفض للتصنيف الائتماني للكويت، والتحول إلى النظرة المستقبلية السلبية، واحتمالات اتخاذ قرارات خفض أخرى مستقبلا لم يصدر عن الحكومة أي إجراءات إصلاحية أو اقتصادية، بل إن ردات فعلها ليست على مستوى الحدث، وانحصرت كما أسلفت في محاولة اللجوء للدين العام أو السحب من احتياطي الأجيال القادمة.

دون أن تقدم تصورا اقتصاديا شاملا يحدد الاختلالات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم علاجها، لاسيما تنامي المصروفات العامة، مقابل انخفاض أسعار البترول وتراجع قدرة الحكومة على تلبية طلبات العمل.

□ □ □

لاشك أن خفض التصنيف الائتماني له تداعيات قد تكون مدمرة ما لم نتدارك الأمر، لذلك من مسؤوليتنا جميعا إيجاد حلول إصلاحية تنطلق من منظومة اقتصادية متكاملة وحقيقية نتخطى بها عقود من الضياع الاقتصادي الذي انتج لنا كانتونات وهمية وريعية تعتمد على الدولة في كل شيء ولا تقدم لها أي شيء، ويجب تجاوز الخطاب الاقتصادي الإنشائي وإنشاء اقتصاد وطني حقيقي ومنتج.

□ □ □

ختاماً.. العقبات التي تواجهها الكويت لحل تحدياتها التمويلية هي في ظاهرها عقبات سياسية، وفي باطنها صراع «نهبوي» مبرمج لأقطاب ومتنفذين.

نقش القلم

خواطر مسافر للبوسنة تحديداً!

محمد عبدالحميد الصقر

البوسنة والهرسك إقليم يتربع في أواسط أوروبا، لها صيتها منذ عهد المارشال جوزيف بروز تيتو، في الستينيات من القرن الماضي وما قبلها، ومن أهم مقاطعاتها (إقليم البلقان الجغرافي الجميل)، وتواصل المارشل تيتو سياسيا وعسكريا بالزعيم العربي الراحل جمال عبدالناصر وزعيم الهند جواهر لال نهرو، في تشكيل كتلة عدم الانحياز التي لا تنتمي للمعسكر الشرقي سياسيا وعسكريا ولا للمعسكر الغربي طاعة وقناعة، بل كان لها اتجاهها وانضم لها عدد من دول أفريقيا وآسيا وأوروبا وغيرها انتماء وعضوية، وقد أجبرت تلك الكتلة العالم الواسع على احترامها ومهابتها بكل تواصلها معهم، حتى التآمر على تفتيتها وتفكيك حزمتها بعد نصف قرن من ولادتها!

وقد برزت بعد تفكيك تلك الكتلة دويلات هامشية مزقتها العرقية أبرزها «البوسنة والهرسك التي يمثل المسلمون 70٪ من نسيجها، والبقية مسيحية صربية كرواتية لكل منهما حزمته الدينية تحددت بعد الحرب الطاحنة العرقية للكتل الثلاث 4 سنوات دولها الثلاث المتداخلة بنسب حددتها الاتفاقيات الدولية واستقرارها».

عنواننا يعني الدولة الأقرب للإسلام مضاف لها صربيا وكرواتيا للتوازن فيما بينها، والكتلة المسلمة الأقرب جوارا للدولة التركية وللعرب والإسلام بحكم المصالح المشتركة والمنافع ذات الأمد الطويل بثرواتها الطبيعية سياحة ومنافع صحية، في ظل الطبيعة الخلابة والجذابة لأهالي الخليج العربي والدول العربية الأخرى للتمتع بنسمات صيفها بعد تدمير مواقع السياحة العربية كافة!

وللأسف فإن لبنان الحزين يعد القطر العربي الأقرب تشابها مع البوسنة وكذلك تركيا العظمى، ويتميز بكونه من عالمنا العربي واستيعاب للمجموعات الخليجية والعربية بطيبة أهله.

وقد تزايد توافد السياح على البوسنة من مختلف الدول، بعد نهضتها السياحية باستثمارات خليجية لمؤسسات وأفراد لتعزيز خدماتها الأساسية لجذب السياحة الموسمية صيفا وشتاء، خاصة لمحبي ممارسة التزحلق الجليدي ومسابقاته الدولية، بموازاة الطفرة في خدمات الفنادق والمجمعات التجارية والسكنية والطرق الخدمات الترفيهية والجامعات والمدن العلاجية والمراكز الصحية النموذجية وغيرها!

لكنها تأخرت في إنجاز مطار دولي حديث يستوعب هبوط وإقلاع الطائرات العملاقة اليومية لأكثر من 70 رحلة يوميا، فظل مطارا متواضعا يتوقف في النصف الأخير ليلا في الصيف مع نفاد طاقته من خدمات وعمالة يتطلبها الطيران العصري بالذات خلال مواسم السياحة وركابها!

الخطوط الجوية الكويتية مشكورة عادت إلى التحليق إلى البوسنة هذا الموسم 2021م، وتحديدا من تاريخ 30 يونيو، لتكون علامة انتصار بعد توقفها منذ سنوات الحرب الأهلية عام 1992 م، في ظل تعزز الطلب من ركابها، لكنها تسير إلى هذه الوجهة 65 رحلة فقط تتوقف إلى مطار سراييفو في 28 أغسطس 2021م، بزريعة عدم التأكد من إقبال السائحين على هذه الوجهة، لكن هذه المعلومات غير دقيقة بدليل استمرار الخطوط الخليجية الأخرى والتركية والأوروبية في رحلاتها بلا توقف طوال العام السياحي صيفا وشتاء بتقارير رسمية، عدا «الطائر الأزرق» مكسور الخاطر بينها سياحيا.

أما أحوال عيال العم والخال والأقارب شبابا وشبابا رجالنا والنساء، فقد قاموا بإشغال كل فنادق البوسنة ومجمعاتها وشققها السياحية عن بكرة أبيها! كما توافدوا إلى مكاتبها العقارية بيعا وشراء، رغم عدم التسجيل الرسمي المباشر سوى بواسطة شركة أو كفيل بوسني موثوق، فالأسواق البوسنية عامرة بالخليجيين والعرب هذا الموسم بعد كوروني! ومكاتب تأجير السيارات شهريا ويوميا توقفت عن التعاقدات الجديدة لعدم توافر سيارات تغطي الطلبات عليها بسبب الازدحام هذه الأيام!

ورغم ذلك يتساءل بعض الطيبين من أهل المواقع والفنادق والخدمات بالمطاعم والمنتزهات والمولات والمقاهي والتاكسي بلغتهم «ليش الخليجيين والعرب علينا هاجمين؟!».

الجواب: ليبادلوكم المحبة والود والإخاء.

ألم وأمل

البلاستيك والبيئة

د.هند الشومر

يعتقد البعض أن منتجات البلاستيك التي نستخدمها وضعت الحلول للعديد من مشاكل حياتنا اليومية وجعلت الأمان يحيط بنا، وأهم مثال على ذلك المحاقن البلاستيكية التي تستخدم بدلا من المحاقن الزجاجية وقادت إلى حل مشاكل انتقال العدوى وحماية المرضى من العدوى. كذلك فقد وصل البلاستيك إلى مختلف نواحي الحياة كأدوات طبية أو غير طبية أو مغلفات ولكن نشطاء البيئة يحذرون من أن منتجات البلاستيك لا تتحلل في البيئة وتمثل أعباء على النظام البيئي ومن ثم بدأت العديد من المؤسسات بوقف استخدام المواد البلاستيكية واستخدام منتجات أخرى أكثر صداقة للبيئة.

ولم يعد مستغربا في بعض المحلات أن تجد كيس التغليف من الورق وليس من البلاستيك كعلامة لحرص تلك المؤسسة على النظام البيئي الذي تقوضه منتجات البلاستيك غير القابلة للتحلل إذ إنه حتى لو تم التخلص من البلاستيك بالحرق فإن هناك خطرا آخر وهو انبعاث مركبات الديوكسين المسرطنة والسامة والمنتمية للمنتجات الخطرة على الإنسان والبيئة.

وقد نشر تقرير في عام 2019 بعنوان «البلاستيك والمناخ» وحسب التقرير فإن إنتاج وإحراق البلاستيك يساهم في ظاهرة الغازات الدفينة عبر إطلاق نحو 850 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الجو وبهذا المعدل ستزداد الانبعاثات السنوية من هذه المصادر لتصل إلى 1,34 مليار طن بحلول عام 2030 وهذا قد يكون سببا في التغير المناخي. والآن من حق كل مواطن أن يسأل عن خطط الدولة وبصفة خاصة الجهات المسؤولة عن البيئة حيال البلاستيك في حياتنا وهل توجد دراسات عن الأعباء المترتبة على استخدامه وهل تلك الدراسات منشورة وقدمت للجهات المسؤولة وما مدى تفاعل السلطات المسؤولة مع تلك الدراسات إن وجدت لأن تأثيرات البلاستيك على الصحة والبيئة تحتاج للمزيد من الاهتمام ويجب إعطائها الأولوية وخصوصا فيما يتعلق باستخدام البلاستيك للأغراض الطبية سواء كمحاقن أو منتجات ذات الاستخدام الواحد أو أكياس النفايات أو أكياس التغليف، وهل لدينا إحصائيات عن البلاستيك في حياتنا اليومية والخطط البديلة لجعل الحياة أكثر أمانا.

أما تلوث البيئة بمركبات الديوكسين الخطرة والسامة والمسرطنة الناتجة عن حرق البلاستيك فإن له حديثا آخر وأتمنى ألا يغيب عن المتخصصين في مؤسساتنا البحثية والعلمية وضمن التزاماتنا بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والحد من الانبعاثات والملوثات السامة وتداعياتها على الصحة والبيئة. وأتمنى أن تعلو أصوات أصدقاء البيئة وأن تتم التوعية للجميع فالأمر مهم جدا ولا يمكن التغاضي عنه.

في سياق الحياة

فوق السهوب

فاطمة المزيعل

يقول دانيال بيناك: «إذا لم نستطع تغيير العالم، فلنغير الديكور وهذا هو أضعف الإيمان»! لذلك، وإن شعرت أحيانا، بأن تغيير عالمك لا يخلو من الصعوبة والتعقيد، إلا انه في المقابل، عليك أن تتأكد بأنك قادر على تخطي تلك الصعوبات وتجاوزها، فقط اعط مجالا كافيا للوقت، ستجد نفسك تستطيع بكل ما أوتيت من إرادة وقوة أن تعيد من جديد جميع حساباتك وطريقة تفكيرك.

ما سيجعلك تنظر الى عالمك بشكل فعلي بأنه كـ «الديكور»، الذي يحتاج منا فعلا للتغيير والتبديل، كونه استهلك كثيرا إلى أن أصبح قديما ورثاً، وليتماشى أيضا مع أجواء واقعك، وفي الوقت ذاته، يمثلك ويعبر عن شخصيتك.

وهنا فقط، كل ما عليك فعله، هو أن توقن أولا وأخيرا بأن الشيء الوحيد القادر على إعادة مواءمة عقلك، وتوازن روحك وقناعاتك، هو إصرارك على استمراريتك.

كي تبحث فيما بعد بروية وهدوء عن كل ما يكمن بداخلك، تغوص باحثا عن إرثك، ذلك الإرث العظيم المخبوء في أعماقك، والذي غالبا ما يستثنيك ويميزك، وعن زواياك المظلمة يبعدك.

وتأكد أنه لا شيء في هذا الكون يستحق أن يمنعك من أن تعيش حياة مليئة بالثقة والصراحة، والإصرار والوضوح.

لترى العالم من زاوية أكبر، زاوية تحفزك وتشجعك، زاوية تجعلك تختار ما يعجبك، زاوية تكون بقدر أقل من التسرع والندم، وتحلق عاليا بك، كما ستشعرك بمسؤولية نفسك، هذا وبخلاف أن من خلالها ستطلق العنان حتى لخيالاتك وآمالك، وتدفعك بلا تردد أو خوف، لتكون مهيأً لقادمك. يقول الشاعر مصطفى الماحي: يجاهد المرء والآمال تدفعه، وستتعلم كيف تفرض قوانينك فرضا على صيرورة حياتك، يقول الشاعر مصطفى الغلاييني:

إن للآمال في أنفسنا
لذة تنعش منها ما نبل
لذة يحلو بها الصبر على
غمرات العيش والخطب الجلل

العودة الآمنة للمدارس تتطلب هذه الأمور

عزة الغامدي

عمت الفرحة بين أوساط متعددة في المجتمع نتيجة القرارات الأخيرة الصادرة من مجلس الوزراء بشأن العودة التدريجية للحياة الطبيعية وزيادة ساعات فتح الأسواق والمجمعات والمطاعم وهذا الأمر كنا نرجوه، وقد من الله علينا بأن الحياة بدأت تعود لسائر عهدها.

إلا أن الحديث اليوم يدور حول عودة الطلبة للمدارس وهو الذي لا يقل أهمية عن الوضع الصحي، لأن العملية التعليمية اليوم تعتبر عصب الحياة، وبالتأكيد لابد أن يكون في مقدمة أولويات المجتمع وإلا خلقنا جيل جاهل وهو ما سيؤثر سلبا على تقدم الدولة بأكملها.

فاليوم التفكير في عودة المدارس مع ضرورة الالتزام بالاشتراطات الصحية والتباعد الاجتماعي حتى لا يتضرر أبناؤنا، ولكن السؤال: كيف سيتم هذا الأمر؟ وهو الذي بالتأكيد بحاجة إلى تعزيز ميزانية وزارة التربية لتتمكن من التعاقد السريع مع عدد أكبر من المدرسين لتتمكن من تنفيذ التباعد الاجتماعي.

فالكل يعرف أن عدد المدارس الحكومية والخاصة في الكويت يلبي احتياجات الحياة الطبيعية، حيث لا تتطلب تباعدا اجتماعيا مع الحد الأقصى المسموح به لعدد الطلبة في الفصل الواحد.

ولكن مع تقليل عدد الطلبة وتوزيعهم على الفصول هذا يتطلب عددا اكبر من المدارس وهو الذي لا يتوافر حاليا لأننا لا نستطيع بالتالي ان نستعين بمباني غير مصممة كمدارس وهذا أمره ضروري.

ويبقى الحل الوحيد وهو تقسيم الطلبة على فترتين صباحية ومسائية لنقلل من عدد الطلبة في الفصل الواحد وهو الذي لن يتطلب ميزانية كالتي ستتطلبها تجهيز مباني سريعة لن تلبي الغرض التربوي، فالمدرسة لها مواصفات محددة في المبنى وهذه تستلزم منا لتجهيزها سنة على الأقل لتجهز المباني والميزانية ستكون مضاعفة.

لذا يبقى الحل الأمثل هو تشغيل المدرسة على فترتين صباحية ومسائية، وهذا لن يستلزم ميزانية كبيرة، فقط ما ستواجهه وزارة التربية عقبة النقص في عدد المدرسين، لذا حبذا لو أسرعت وزارة التربية في معالجة النقص الحاصل في عدد المدرسين سواء بالتعاقدات المحلية أو الخارجية المهم أن تكون المدارس والهيئة التعليمية جاهزة في موعدها 1 سبتمبر.

فلا أحد ينكر أن نفسية الأطفال تأثرت كثيرا بغيابهم عن مدرسيهم ومدارسهم فهم افتقدوا البيئة التعليمية بأكملها وأصدقائهم، هذا فضلا عن العزلة التي أحدثتها كورونا وضرورة قضاء وقت طويل أمام الشاشات لتلقي التعليم عن بُعد، والذي أنا متأكدة منه أنه لو تم عمل قياس مستوى لما اكتسبه هؤلاء الطلبة في التعليم عن بُعد فستصدم وزارة التربية من النتيجة لأن التعليم عن بعد يُصلح للكبار البالغين ممن تعدوا العشرين عاما، ولكن من هم في مراحل حياتهم التعليمية الأولى بالتأكيد أن الحصيلة العلمية أقل بكثير من التعليم التقليدي، وبالأخص أن الأهالي كانوا يتدخلون في حل الواجبات والاختبارات، مما أفسد العملية التربوية بأكملها، فلو تُرك الأطفال يؤدون واجباتهم واختباراتهم دون تدخل الأهل لكانت نتائج قياس المستوى افضل.

فكثيرا ما حذرنا من أن يتم التدخل في العملية التربوية من قبل الوالدين، وذلك لأن الهدف التعلم وليس رصد الدرجات العالية والشهادات دون أن يكون هناك مضمون وتعلم حقيقي يكتسبه الفرد.

اليوم أنا متأكدة أنه بعودة التعليم التقليدي سيواجه المعلمون معضلة كبيرة في كيفية مراجعة ما مضى في العام ونصف العام مع ضبط الفصل وتأهيل الطلبة نفسيا وتربويا ليتم السيطرة عليهم في الفصل وعودة الأمور إلى سابق عهدها.

وهذه أكثر السلبيات والعقبات التي سيواجهها المعلمون، فلا أحد ينكر أن العالم اليوم كله تضرر بسبب توجيهات منظمة الصحة العالمية غير المنطقية في تعطيل المدارس، فوباء حل في العالم لم يكن ليتم التعامل معه بهذه الصورة، فقد أخذ دعاية وإعلانا كبيرا وكانت الآثار والأضرار كبيرة، إلا أنه قدر الله وما شاء فعل، فاليوم نحن بحاجة إلى تأهيل المجتمعات للعودة الآمنة للحياة الطبيعية، فبما أن نسبة الإقبال على التطعيم كبيرة تبقى المناعة المجتمعية هي المطلوبة مع عودة الحياة لسابق عهدها.

وقد تكون أولى الأولويات عودة الأطفال للمدارس مع تأهيلهم للتعلم الحقيقي من جديد، فهم أكثر الفئات تضررا من قرارات منظمة الصحة العالمية.